تداعيات الانقسام في «إسرائيل» على أميركا

ليلى نقولا
استاذة العلاقات الدولية

ما زالت تداعيات الانقسام الإسرائيلي حول مشروع نتنياهو لإصلاح القضاء تتزايد داخل "إسرائيل" وخارجها، حتى وصلت إلى الولايات المتحدة الأميركية. ففي أمر نادر الحصول، برز خلاف أميركي – إسرائيلي إلى الإعلام، بعد انتقادات أميركية علنية لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ولمشروع الإصلاح القضائي الذي أدى إلى انقسامات داخل "إسرائيل" وإلى انقسام مماثل داخل الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة.

١-انتقاد أميركي علني

انتقد الرئيس الأميركي جو بايدن الحكومة الإسرائيلية، ودعا نتنياهو إلى التخلّي عن مشروع إصلاح القضاء الذي يواجه حركة احتجاجية واسعة. الأمر الذي استدعى رداً من نتنياهو الذي اعتبر أن "إسرائيل دولة ذات سيادة، تصدر قراراتها عن إرادة شعبها ولا تستند إلى ضغوط من الخارج حتى عندما تأتي من أفضل أصدقائها".

ورداً على تصريحات بايدن، أخرج اليمين الإسرائيلي أنصاره إلى الشارع ورفعوا شعارات منددة بالتدخّل الأميركي، وهتفوا بشتائم نابية ضد بايدن وإدراته واصفين إياهم بـ "اليساريين الخونة".

تاريخياً، تطوّر حجم الدعم الأميركي المالي والعسكري والتكنولوجي والسياسي لـ"إسرائيل" مع وصول الرئيس الأميركي ليندون جونسون إلى الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية بعد اغتيال الرئيس جون كينيدي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣. وكان وصول جونسون نقطة تحوّل رئيسية في تاريخ العلاقات الأميركية. الإسرائيلية التي شهدت توتراً كبيراً في عهد الرئيس أيزنهاور الذي اتخذ موقفاً سلبياً من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

كان لموقف أيزنهاور الرافض للعدوان على مصر، والذي أجبر الإسرائيليين على الانسحاب من سيناء، أثر كبير في المقاربة الإسرائيلية لعلاقاتهم الخارجية. فقد أدرك الإسرائيليون في ذلك الحين أنهم لن يستطيعوا التحرّك بحرية وفرض شروطهم في الشرق الأوسط، إلا إذا ضمنوا التأييد الأميركي، وأن الدور الأميركي ستكون له أولوية مع أفول عهد الاستعمار الأوروبي القديم.

ومنذ عهد رونالد ريغان تحوّلت المساعدات الأميركية إلى "إسرائيل" إلى "هبات". وتعتبر "إسرائيل" أكبر متلقٍ تراكمي للمساعدات الخارجية الأميركية على الإطلاق في العالم، فقد بلغت قيمة المساعدات الأميركية لـ "إسرائيل" حتى شباط/فبراير ٢٠٢٢، ١٥٠ مليار دولار أميركي كمساعدة ثنائية.

ولا يختلف الدعم الأميركي لـ "إسرائيل" بين الإدارات الجمهورية والديمقراطية، فقد وقّعت إدارة بيل كلينتون "الديمقراطية" عام ١٩٩٩ مذكّرة تفاهم التزمت من خلالها بتزويد "إسرائيل" بما لا يقل عن ٢,٦٧ مليار دولار من المساعدات العسكرية سنوياً، على مدى السنوات العشر التالية. وفي عام ٢٠٠٩ تم رفع المبلغ السنوي إلى ٣ مليارات دولار أميركي، أما في عام ٢٠١٩ فتمّ رفع المبلغ مرة أخرى ليقف الآن عند مستوى لا يقلّ عن ٣,٨ مليارات دولار أميركي تلتزم الولايات المتحدة بتقديمها لـ"إسرائيل" كل عام.

٢- انقسام الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة

انسحب الانقسام الإسرائيلي الداخلي حول مشروع نتنياهو المتعلّق بإجراء تعديلات على النظام القضائي، وتهميش المحكمة العليا انقساماً مماثلاً داخل الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية.

ونسبياً، يشكّل اليهود الأميركيين المعارضين لنتنياهو النسبة الأكبر (يعارضه اليهود المعتدلون ويقدّرون بـ ٣٥٪ من يهود أميركا، وكذلك اليهود غير المتدينين ونسبتهم ٣٧٪) بينما يؤيّد اليهود المتشدّدون نتنياهو وهؤلاء تصل نسبتهم إلى ٢٨ ٪ من يهود أميركا.

ويقدّر عدد اليهود الأميركيين بنحو ٦ ملايين شخص يجمع بينهم واجب دعم "إسرائيل" ومصالحها الأمنية وضمان استمرار الدعم الأميركي لها، ويتميّزون بالشعور العميق بالتضامن الوجداني مع الدولة العبرية. ويرتكز هذا الشعور على "عقدة ذنب تاريخية" تقوم الأجهزة الصهيونية باستغلالها إلى أقصى الحدود، وتنبثق عقدة الذنب هذه من عوامل عديدة أبرزها:

أولاً: لطالما شعر اليهود الأميركيون بالتقصير حيال اليهود الأوروبيين إزاء ما حصل لهم في زمن الهولوكوست النازي، وبالتالي هم لا يريدون لهذا التقصير أن يتكرّر مع اليهود المقيمين في "إسرائيل" والمحاطين "بأعداء إرهابيين يريدون إبادتهم" كما تسوّق الدعاية الصهيونية لذلك في العالم.

ثانياً: يريد اليهود الأميركيون توفير ظروف معيشية أفضل لليهود القاطنين في "إسرائيل"، وألّا تتكرّر معهم المأساة التي حلّت بالهاربين من أوروبا، الذين عاشوا في "غيتوهات فقيرة مذلّة" في أميركا، وقد طال بهم الزمن حتى استطاعوا الانخراط في المجتمع اليهودي الأميركي.

ثالثاً: لا يود اليهود الأميركيون مغادرة أميركا للإقامة في "إسرائيل"، بل يتمسّكون بحياتهم الأميركية الآمنة والمستقرة، ما يخلق لديهم شعوراً بالدَين تجاه يهود "إسرائيل"، ويدفعهم إلى التعويض عن ذلك بمختلف أشكال الدعم والمساعدة والتحرّك من أجل استقرار الدولة العبرية الأمني والاقتصادي.

ولدعم "إسرائيل"، تُباح لدى اليهود الأميركيين كل الوسائل المتاحة منها: المال، صنع الأفكار وترويجها الإعلامي، الصوت الانتخابي، إضافة إلى سياسة الثواب والعقاب المطبّقة على مَن لا يماشي اللوبي اليهودي، والتي تندرج فيها كل أساليب الإثراء والإفقار والترهيب والترغيب والترقية والمحاصرة.

وفي هذا المجال يقول بول فندلي الذي أمضى ٢٢ سنة في مجلس النواب الأميركي "إن السياسيين والمفكرين والجامعيين والصحافيين يفعلون كل ما في وسعهم لعدم ظهور أسمائهم ضمن "قوائم الأعداء" التي يُصدرها اللوبي اليهودي في أميركا، ومنها اللائحة المسماة "الحملة لتشويه سمعة إسرائيل" التي يصدرها اللوبي اليهودي الأكثر شهرةً في الولايات المتحدة (إيباك)".

وهكذا، وبالنظر الى موقع اليهود في أميركا، واهتمامهم المفرط بالسياسة الخارجية وممارسة الضغوط على الكونغرس، وتشكيل حركات ضاغطة في الجامعات والإعلام والسينما والصحف وغيرها، يفرض اليهود تصوّراتهم الخارجية في مواضيع الشرق الأوسط على كل من الكونغرس بحزبيه، والإدارات الأميركية في ما يخص قضايا الشرق الأوسط.

لكن، من دون شك إن هذا التوتر الحالي بين بايدن ونتنياهو لن يلغي العلاقة الجيدة والوطيدة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة، إلا أنه مؤشر على احتمالات تبدّل في تلك العلاقة مستقبلاً، والتي كان الإسرائيليون يعتقدون أنها لا تتغيّر مطلقاً، لدرجة أن السفير الإسرائيلي في واشنطن داني أيالون قال خلال حرب تموز ٢٠٠٦، "حتى لو ارتكب جيشنا مجازر جماعية في لبنان، فسيبقى دعم الولايات المتحدة لنا كما هو".

أخرج اليمين الإسرائيلي أنصاره إلى الشارع ورفعوا شعارات منددة بالتدخّل الأميركي، وهتفوا بشتائم نابية ضد بايدن وإدراته واصفين إياهم بـ«اليساريين الخونة»

التحليل الإخباري

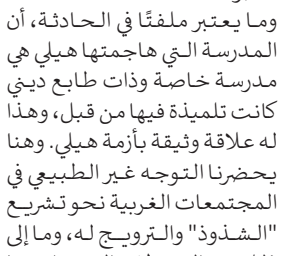

جرائم القتل الجماعي في الولايات المتحدة: الانهيار من الداخل

عبير بسام
موقع العهد الإخباري

تكرر السيناريو المهول مع تغيير بسيط، فمن نفذ الجريمة في ولاية تينيسي هذه المرة "شابة" في الثامنة والعشرين. من يرتكب جرائم القتل الجماعي في أمريكا هم "شباب"، وذوو مشاكل نفسية كبيرة بالتأكيد، ولديهم سهولة في الوصول إلى السلاح، اذ حملت "الشاذة جنسيًا" أودري اليزابيت هيلي بندقيتين نصف اتوماتيك تستخدمان في الهجوم ومسدسًا عيار ٩ ملم، وبدأت بإطلاق النار في أروقة المدرسة، أي أنها كانت تهاجم بنية القتل، وهذا ما أشار إليه الإعلام الأميركي بطريقة غير مسبوقة.

وما يعتبر ملفتًا في الحادثة، أن المدرسة التي هاجمتها هيلي هي مدرسة خاصة وذات طابع ديني كانت تلميذة فيها من قبل، وهذا له علاقة وثيقة بأزمة هيلي. وهنا يحضرنا التوجه غير الطبيعي في المجتمعات الغربية نحو تشريع "الشذوذ" والترويج له، وما إلى ذلك من التحولات التي يواجهها المجتمع الغربي، وكأنه فايروس ينتقل في الهواء.

بالتأكيد إن الحديث عن الأزمة التي تتعرض لها الولايات المتحدة في السنين العشر الأخيرة ليست صغيرة ويبدو أنها تتراكم وتتزداد، إذ شهد العام الماضي ٣٠٣ حوادث إطلاق نار بحسب موقع K-١٢ وهو موقع أنشأه الباحث ديفيد ريدمان، ٨٩ من هذه الحوادث كان في المدارس. لكن يبدو أن هناك تسطيحًا للأزمة، فرئيس الولايات المتحدة جو بايدن يعزو الأمر للدستور الذي يعطي الحق لكل أميركي تجاوز ٢١ عاماً بحمل السلاح. وهو يحاول منذ قدومه للسلطة سن قانونًا في الكونغرس يحد من السماح العشوائي لكل من بلغ السن القانونية بحمله، ولكن هذا القانون مصدر جدل كبير، وارتفاع عدد الضحايا في العام الماضي وبأكثر من أي وقت مضى يثير تساؤلًا كبيرًا حول استغلال بايدن للحوادث من أجل تمرير قانونه فقط، مع أنه وصف حادثة تينيسي بانها مثيرة للقرف، وأنها لا تتسبب بانقسام المجتمع الأميركي فقط، بل تتسبب بانتزاع روح الأمة الأميركية، وذلك خلال حديث له يحث فيه الكونغرس على إقرار القانون مجدداً.

بالطبع مع وجود الجمهوريين كأغلبية في المجلس من الصعب أن يمر القانون لأن ذلك سيفقدهم ثقة ناخبيهم، لأن القانون يمس بروح الدستور. ومرور القانون يعني انتصارًا لبايدن، ولذلك لن يمرره الجمهوريون أبدًا.

ما يتغاضى عنه بايدن وغيره ممن يتصارعون على الحكم، بأن المجتمع الأميركي بات مجتمعًا مقهورًا من خلال العنصرية السائدة منذ بداية تأسيسه، وبسبب التنمر الفاضح الذي يمارسه الأقوياء على الضعفاء فيه، واليوم بات مقهورًا عبر فرض مفاهيم اجتماعية شاذة وقوننتها فيه، ويد هؤلاء هي من تحمل السلاح وتطلقه عشوائيًا للتنفيس عن أزماتها، وقد تأتي الطلقة في رأس البلد.

البرازيل مع الشرق الناهض في مواجهة الدولار... ماذا بعد؟

محمد جرادات
كاتب ومحلل سياسي

تصاعد الحراك العالمي بقيادة الصين، في مواجهة الدولار، مع مشاركة القوى الكبرى في العالم، يسرّع في تراجع قوة الدولار كعملة عالمية، والحديث هنا يدور عن أربع قوى رئيسة في العالم حسمت أمرها

يشكّل دخول البرازيل على خط المواجهة مع الدولار الأميركي منعطفاً هاماً نظراً لكونها أكبر دولة في أميركا اللاتينية، وخامس دولة في العالم مساحة، والسابعة سكاناً، والثامنة في الاقتصاد العالمي، وسبق أن ارتبطت عملتها المحلية بالدولار عام ١٩٩٤. فهل يمكن لهذا التحوّل العالمي الذي تقوده الصين أن يؤسس لتغيير جذري حقيقي يحد من الطغيان الأميركي الاقتصادي على العالم؟

ويأتي هذا التحوّل في الموقف البرازيلي بعد شهور قليلة، من فوز اليساري لولا دا سيلفا، رئيساً للبرازيل، وسقوط التابع الأميركي جاير بولسونارو، وظهر الأول في الانتخابات وهو يرتدي الكوفية الفلسطينية، فيما خرجت زوجة الأخير وهي تتشح بشعارات مؤيّدة لـ "إسرائيل"، في تباين رمزيّ حادّ يلخص مجمل الاصطفافات السياسية والاقتصادية من خلال مظلومية الشعب الفلسطيني، وهي مظلومية يتولى كِبْرَها الطغيان الأميركي.

وكان الدولار حلّ محل الإسترليني بصدارة عملات الاحتياطي العالمي، بموجب اتفاق بريتون وودز في نهاية الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك الوقت حاولت قوى عالمية كثيرة تجاوز هيمنة الدولار، من دون فائدة، خاصة دول أميركا اللاتينية في السبعينيات والثمانينيات، وهو ما تجدّد بعد عام ٢٠٠٨ عقب أزمة الرهن العقاري في أميركا. نجاح الصين في ضم البرازيل إلى الحرب على الدولار، بعد أقلّ من شهر على نجاحها في رأب الصدع العميق بين إيران والسعودية، يشير إلى نشاط صيني متعدّد الأوجه، ولكنه يحتفظ بوجهة واحدة وهي محاولة كبح جماح التفرّد الأميركي على العالم، وخلق فرصة لبروز قوى عالمية أخرى.

شهد الدولار الأميركي في الآونة الأخيرة، تراجعات كثيرة في الهيمنة على سوق المال العالمي، حيث تراجع من ٨٠ ٪ في الاحتياط النقدي العالمي قبل عشرين عاماً، ليصل إلى ٥٩ ٪ حالياً، وهو تراجع لم يجد من يملأ فراغه حتى الآن، رغم الارتفاع في نسبة اليوان الصيني، لكنه ارتفاع لم يعادل نسبة ١٥ ٪ التي يحتلها الناتج الصيني في الاقتصاد العالمي، مقابل ٢١ ٪ لصالح الاقتصاد الأميركي.

الاتفاق الصيني البرازيلي على التبادل التجاري، سيسمح للبلدين بإجراء صفقاتهما التجارية الهائلة مباشرة واستبدال اليوان الصيني بالريال البرازيلي، والعكس بالعكس بدلاً من الاعتماد على الدولار. وهو اتفاق مضمون النجاح والثبات، نظراً لأن الصين تعتبر الشريك التجاري الأول للبرازيل، وقد بلغت قيمة التبادل التجاري بينهما نحو ١٥٠ مليار دولار العام الماضي، وهو اتفاق يقلل تكاليف النقل بين البلدين، ويعزّز التجارة الثنائية أكثر ويسهّل الاستثمار.

يأتي الاتفاق الصيني البرازيلي ليؤكد جدية دول بريكس (الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا) في قرارها الصادر العام الماضي على إنشاء عملة جديدة، تنافس الدولار، خاصة مع انضمام البرازيل الآن إلى روسيا والهند في تجنب الدولار في التبادلات التجارية مع الصين، في وقت شهد المسعى الصيني لضم إيران والسعودية، لهذا التكتل الدولي خطوات جدية، وإيران معزولة عن التعامل بالدولار نظراً للعقوبات الأميركية. لكن هل يمكن دفع السعودية للمشاركة في التخلي عن الدولار، وهي أكبر مصدّر للنفط في العالم؟ تحتل الصين حصة الأسد في استيراد النفط السعودي؛ ٤٦ مليار دولار سنوياً، مقابل الاستيراد الأميركي فقط ١٢ مليار دولار سنوياً، لذا تبدو من مصلحتها الاستجابة للمسعى الصيني، وقد أعلنت بالفعل انفتاحها على التداول بعملات أخرى غير الدولار، لكن الاتفاقية الموقعة بينها وبين أميركا عام ١٩٧٤، بحصر تصدير نفطها بالدولار، وهي الاتفاقية التي سبقت قرار الرئيس الأميركي نيكسون باستغناء الدولار عن الذهب، بثلاث سنوات فقط، بما يشير لارتباط قرار نيكسون هذا والذي غيّر العالم، بالاتفاق السابق مع السعودية، بما يجعل التغيير السعودي في غاية الصعوبة، في ظل احتياط مالي بعملة الدولار، حوالي ٤٧٢ مليار دولار.

تصاعد الحراك العالمي بقيادة الصين، في مواجهة الدولار، مع مشاركة القوى الكبرى في العالم، يسرّع في تراجع قوة الدولار كعملة عالمية، والحديث هنا يدور عن أربع قوى رئيسة في العالم حسمت أمرها؛ الصين وروسيا والهند والبرازيل، مع عدد من الدول الإقليمية الفاعلة المعزولة أصلاً عن الدولار مثل إيران وكوريا الشمالية، إضافة إلى دول إقليمية مثل تركيا والسعودية وباكستان والعراق، والتي أعلنت نيتها التخلص من هيمنة الدولار المطلقة على تبادلاتها التجارية، وإن لم تقطع شوطاً عملياً في ذلك حتى الآن.

ثمة عوامل يمكنها التسريع في احتواء قوة الدولار كعملة عالمية، في ظل تنامي إرادة الشعوب المقهورة للخروج من سطوته؛ أهمها تزايد التكتلات الإقليمية والعابرة للأقاليم، مثل بريكس، إضافة إلى تواصل تذبذبات الاقتصاد الأميركي، مع تزايد عمليات فك ارتباط النفط العالمي بالدولار، بما يخلق فضاءً عالمياً تلتحم فيه الشعوب مع قضاياها المصيرية، بعيداً عن اعتبارها حديقة خلفية للأطماع الأميركية.